المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

Criminal Protection for Women Against Sexual Harassment

Amira Abdel-Malik Mohamed Suleiman[1,*]

[1] PhD researcher, Department of Criminal Law, Faculty of Law, Ain Shams University, Egypt.

Received: 10 Aug. 2025, Revised: 20 Sep. 2025, Accepted: 10 Oct. 2025.
Published online: 1 Jan. 2026.

Abstract: Sexual harassment has been a moral crime facing women since the 1970s, specifically since at least 1970. Some believe the term "sexual harassment" first became officially used in 1973, when Dr. Mary Rowe prepared a report to the Massachusetts Institute of Technology administration, addressing the status of equality among employees at the institute.

Sexual harassment poses a significant risk because it is a violation in itself, in addition to being part of a group of sexual crimes that can lead to other acts such as indecent assault, rape, or even rape.

As women enter the workforce, whether in the public or private sectors, their likelihood of being subjected to sexual harassment has increased, leading to the phenomenon becoming a form of sexual violence against women. Consequently, there is an urgent need to provide legal and criminal protection to ensure women can confront sexual harassment and other crimes that can negatively impact their personal lives and families.

Keywords: Criminal Protection, Women, Sexual Harassment.

*Corresponding author e-mail: amrei0626@gmail.com

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing

الحماية الجنائية للمرأة ضد التحرش الجنسي

أميرة عبد المالك محمد سليمان.

باحثة دكتوراه بقسم القانون الجنائي- كلية الحقوق – جامعة عين شمس – مصر.

الملخص: ظهرت جريمة التحرش الجنسي كواحدة من الجرائم الأخلاقية التي قد تواجه النساء منذ سبعينيات القرن الماضي، تحديدًا عام 1970 على أقل تقدير. ويرى البعض أن مصطلح "التحرش الجنسي" بدأ يُستخدم بشكل رسمي عام 1973، عندما أعدّت الدكتورة ماري رو تقريرًا قدمته إلى إدارة معهد التكنولوجيا في ماساتشوستس، تناولت فيه حالة المساواة بين الموظفين في المعهد.

تشكل جريمة التحرش الجنسي خطرًا كبيرًا لكونها تعد انتهاكًا في حد ذاتها، بالإضافة إلى كونها جزءًا من الجرائم الجنسية التي قد تؤدي إلى أفعال أخرى مثل الفعل الفاضح، هتك العرض، أو حتى الاغتصاب.

ومع انخراط المرأة في سوق العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص، ازدادت احتمالية تعرضها للتحرش الجنسي، مما أدى إلى تفاقم الظاهرة باعتبارها أحد أشكال العنف الجنسي ضد المرأة. وبناءً على ذلك، أصبحت الحاجة مُلحة لتوفير حماية قانونية وجنائية تضمن للمرأة مواجهة التحرش الجنسي وغيره من الجرائم التي قد تلقي بظلالها السلبية على حياتها الشخصية وأثرها على الأسرة.

الكلمات المفتاحية: التحرش، الجنس، المرأة، القانون الجنائي، الأخلاق.

المقدمة:

تتعدد دوافع جريمة التحرش الجنسي، فقد تكون بوزاع من الرغبة الجنسية، أو بدافع الحق على المرأة، نتيجة تفوقها على الرجل فى مجال العمل، أو نتيجة ضعف الوازع الديني والأخلاقى، وأن أحداث التحرش يمكن أن تشوه الأحداث الوطنية، أو حتى مسيرات النضال الوطنى، كما هو الحال بالنسبة للمسيرات والمظاهرات والإحتجاجات، لذلك كان لزاماً على التشريعات المختلفة وضع عقوبات صارمة، يمكنها أن تردع من تسول له نفسه بإرتكاب مثل هذه الجرائم، وهو ما نعالجه من خلال هذا البحث على النحو التالى:

المطلب الأول: التحرش الجنسي: أبعاده وملامحه

المطلب الثانى: دوافع التحرش الجنسي

المطلب الثالث: عقوبة التحرش الجنسي فى القانون الوضعى والمقارن والشريعة الإسلامية

المطلب الأول

التحرش الجنسي: أبعاده وملامحه

التحرش الجنسي مصطلح له مرادفة فى القانون المقارن، مثل التعرض للأنثى على وجه خادش للحياء، مضايقة الأنثى[1]. للتحرش الجنسي مفهومه من منظور الباحثين على مختلف تخصصاتهم، كما أن له أبعاده الشخصية والموضوعية، فضلاً عن ملامح التحرش الجنسي، التي يمكننا بيانها على النحو التالى:

الفرع الأول

تعريف التحرش الجنسي

وبشأن تعريف التحرش الجنسي فى نصوص القانون، نجد أن المشرع المصرى قد ذكر فى المادة 306 مكرر(أ) من القانون 185 لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات، بأنه: " التعرض للغير فى مكان عام أو خاص أو مطروق، بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية، سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأى وسيلة، بما فى ذلك وسائل الإتصالات السلكية أو اللاسلكية أو الإليكترونية، أو أى وسيلة تقنية أخرى"[2].

ويقصد بالمكان العام هو كل مكان يمكن للأفراد التواجد فيه دون قيد، وفى أى وقت، مثل الطرق والميادين العامة، ويعد المكان العام كل مكان مجاور للمكان العام[3]. وقد يكون المكان عام بالتخصيص، مثل دور العبادة، المستشفيات، قاعات المحاكم، وأماكن العمل التى يرتادها الجمهور فى الأوقات الرسمية. وقد يكون المكان عام بالمصادفة، مثل المطاعم والمحال التجارية والمستشفيات، والمقابر وعيادات الأطباء[4].

أما المكان المطروق فهو المكان الذى يوجد فيه أفراد، أو يتوقع أن يوجد فيه أفراد. بينما المكان الخاص، هو هو خاص بطبيعته، مكان مغلق يتمتع بحرمة من الدخول إلا بإذن من صاحبه، فلا يسمح لكل الأشخاص بالتواجد فيه، بل يكون التواجد فيه قاصراً على أفراد أو فئات معينة منهم[5]، وهو بطبيعة الحال معرض لأن يكون مكاناً لإرتكاب جريمة التحرش الجنسي[6]، لا سيما بين ذوى القربى، والذى فى كثير من الأحيان ما لا يمكن الكشف عنه.

ومن تحليل نص المادة 306 مكرر(أ) يمكننا ابداء الملاحظات التالية:

أولا: أحسن المشرع المصرى صنعاً عندما أدرج المكان الخاص ضمن أماكن إرتكاب جريمة التحرش الجنسي، وقد كان مكان وقوع الجريمة هو المكان العام والمطروق فقط، إلا أنه مع تعديل قانون العقوبات عامى 2021، 2023 فقد أضاف إليه المشرع المصرى المكان الخاص، لظهور أنماط إجتماعية سيئة،

---

[1]() **بن حليمة محمد الأمين:** الحماية القانونية للمرأة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون، المغرب، 2020، ص38-39.

[2]() الجريدة الرسمية، العدد 48 مكرر(ب)، بتاريخ 4 ديسمبر 2023.

[3]() **عبد الحميد الشواربى:** الجرائم المنافية للآداب فى القوانين الخاصة وقانون العقوبات(الفقه- القضاء، التشريع)، بدون دار نشر، 2009، ص266.

[4]() د. **فتوح الشاذلى**: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار المطبوعات الجامعية، 1996، ص737.

[5]() **د. محمد زكى أبو عامر**، قانون العقوبات، القسم الخاص، ط2، مكتبة الصحافة، 1989، ص741.

[6]() د. **فتوح الشاذلى**: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، المرجع السابق، ص740.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وهى التحرش بذوى القربي، وهو ما يمكن أن يحدث فى مكان خاص، وأن إقتصار إرتكاب التحرش الجنسي فى الأماكن العامة والمطروقة من شأنه إفلات هؤلاء الجناة من العقاب.

ثانياً: اعتبر المشرع المصرى جريمة التحرش الجنسي من جرائم الخطر، فلم يرى ضرورة تحقق نتيجة إجرامية للفعل، وهو المنفعة التى يسعى إليها المتحرش، بل تقع الجريمة بمجرد وقوع ركنها المادى، أو الأفعال المكونة لها.

ثالثاً: حتى أنه فى التشريعات التى اقتضت تحقق نتيجة إجرامية، وهى حصول الجانى على منفعة أو ميزة جنسية، فليس بالضرورة أن يحصل عليها لنفسه، بل يمكن أن يحصل عليها لغيره[7]، وهو ما نرى فيها توسيعاً لنطاق الحماية التى أراد المشرع إسباغها على المجنى عليه فى جريمة التحرش الجنسي.

رابعاً: لم يقصر المشرع المصرى إرتكاب جريمة التحرش الجنسي على وسيلة معينة، فقد تكون الوسيلة المستخدمة هى الوسائل السلكية أو اللاسلكية، أو أى وسيلة تقنية أخرى، تحسباً لما يمكن أن يظهر مستقبلاً من أدوات ووسائل تستخدم فى إرتكاب جريمة التحرش الجنسي، وهو ما يجعل من جريمة التحرش الجنسي جريمة من الجرائم الإليكترونية الواقعة على العرض[8].

خامساً: عرف المشرع المصرى فى المادة 306 مكرر(أ) التحرش الجنسي بأنه التعرض للغير، والتعرض هنا يعنى المباغتة، ومفاجئة الجانى للمجنى عليه، وإذا إنتفى عنصر المفاجئة انتفى معه الركن المادى فى جريمة التحرش الجنسي[9].

وفى فرنسا، أدخل المشرع فكرة التحرش الجنسي بموجب قانون 22 يوليو، 2 نوفمبر1992، وعرفت المادة 222-33 من قانون العقوبات الفرنسي التحرش الجنسي**harcelement sexuelle** بأنه:" الفعل الذى يقع من خلال التعسف فى إستعمال السلطة بإستخدام الأوامر والتهديدات أو الإكراه بغرض الحصول على منفعة أو مزايا ذات طبيعة جنسية"[10].

وعلى صعيد الفقه، فلم يتحد الفقه على تعريف موحد لجريمة التحرش، بل تباينت تعاريفها من منظور الباحثين، ووفق وسيلة إرتكاب جريمة التحرش، إذ عرف التحرش الجنسي بأنه سلوك تعسفى يظهر من خلال الأفعال المادية أو الأقوال أو الإيماءات، والذى من شأنه أن يلحق ضرراً بالمعاملات أو العاملين أو كرامتهم، أو سلامتهم الجسدية أو المعنوية، أو تعرض بيئة العمل إلى الخطر[11],

كما عرف التحرش الجنسي بأنه الألفاظ أو الأفعال أو السلوكيات التى من شأنها أن تخدش الحياء وتنال من الحرية الجنسية للمجنى عليها[12]، وعرف بأنه: محاولة استثارة المرأة جنسيا بدون رغبتها، ويشمل اللمس أو الكلام أو المكالمات التليفونية[13].

وتأخذ الباحثة على هذا التعريف للتحرش الجنسي أنه قصر وسيلة ممارسة التحرش على طرق معينة، وأتى بها على سبيل الحصر، فى الوقت الذى ظهرت فيه طرق جديدة لممارسة التحرش الجنسي، ويمكن للباحثة التعويل فى رأيها على حكم محكمة إستئناف باريس، التى لم تعتبره تحرشاً جنسياً إرسال المدير إلي إحد الموظفات فى الشركة إيميل يتضمن صوراً إباحية متعلقة بإستعمال الفياجرا، بمقولة أن هذا الفعل من المدير لا تتوفر له أركان جريمة التحرش الجنسي[14]، فعلى الرغم من المحتوى الجنسي لتلك الصور، وقد يهدف إلي إثارتها جنسياً، إلا أنه قد تم بوسيلة لم ينص عليها القانون، وهو ما يكشف العوار الذى شاب صياغة المادة 222-33 من قانون العقوبات الفرنسي.

فى حين عرف آخرون الحرش الجنسي بأنه: "سلوك مخالف للقانون يستهدف به الجاني تحقيق غرض جنسي من الضحية"[15]، كما عرف أيضاً بأنه: " أي قول أو فعل له دلالات جنسية يوجه لشخص آخر يؤذيه ولا يرغب به"[16].

ونرى من إستقراء هذا التعريف للتحرش الجنسي أنه يجمع ما بين الرغبة الجنسية والعدوان بغير رضا، فهو سلوك عمدى، يقوم به شخص لديه نزعة جنسية بأساليب متنوعة بصرية رمزية أو سماعية، وحتى من الممكن أن تكون جسدية مباشرة مثل التقارب الجسدي والملامسة التي يقصد منها إثارة أو إشباع للذته الحسية.

وعرف التحرش الجنسي بأنه:" سلوك ذو نزعة جنسية لا يكون مستحبا ولا يطلب ولا يلقى تجاوباً، فهو يمثل أفعالاً مرفوضة وغير متبادلة"[17]، وأنه الفعل الذى يقع من خلال التعسف فى أستعمال السلطة بإستخدام الأوامر والتهديدات أو الإكراه بغرض الحصول على منفعة أو إمتيازات ذات طبيعة جنسية[18].

وفى ضوء التعاريف القانونية والفقهية سالفة الذكر، يمكن للباحثة تعريف التحرش الجنسي بأنه: **" الأقوال أو الأفعال ذات المحتوى أو المضمون الجنسي المخالف للأداب العامة، والصادرة من ذكر إلى أنثى أو العكس، والتى تثير الرغبة الجنسية لدى الطرف الآخر، والذى قد يقبلها أو يرفضها".**

الأمر الآخر الذى يتعين علينا الإشارة إليه أنه لا عبرة بوسيلة إرتكاب جريمة التحرش الجنسي، فقد تتم بالمواجهة بين الجانى والمجنى عليه، وقد يستخدم فى إرتكابها الوسائل الإليكترونية، مثل وسائل التواصل الإجتماعى، أو غير ذلك من التطبيقات الإليكترونية، مثل الواتس أب[19].

---

[7] () **لقاط مصطفى:** جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجزائرى والقانون المقارن، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013، ص52.

[8] () د. **هيثم عبد الرحمن البقلى**: الجرائم الإليكترونية الواقعة على العرض بين الشريعة والقانون، ط1، مكتبة دار العلوم، القاهرة، 2010، ص46.

[9] () **أسامة محمد جمال الدين**: أثر صفة المجنى عليه على مسئولية الجانى فى التشريع المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2005، ص298.

[10] () مضافة بموجب القانون رقم 954 لسنة 2012 بتاريخ 6 أغسطس 2012، الذى دخل حيز التنفيذ بتاريخ 8 أغسطس 2012.

[11] () **محمد عبد الله عباس:** جريمة التحرش الجنسي فى إطار علاقات العمل(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2023، ص14.

[12] () **د. محمد على قطب**، التحرش الجنسي، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2008، ص28.

[13] () **د. حامد سيد محمد**: العنف الجنسي ضد المرأة فى القانون الدولى، إطلالة موجزة على مكافحته فى أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، المركز القومى للإصدارات القانونية، 2016، ص55.

[14] ()CA Paris 18-5-2011 n° 09/0749

[15] () **محمد جبر السيد عبد الله**: حماية الطفل من جريمة التحرش الجنسي الإليكترونى فى القانونين المصرى والجزائرى، دراسة مقارنة، مجلة الفكر القانونى والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص1393.

[16] () **بيان سلطان الحربى**: المسئولية الجنائية عن جريمة التحرش الجنسي فى النظام السعودى، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 6، الإصدار 61، 2024، ص284.

[17] () **نزيه نعيم**: دعاوى التحرش والإعتداء الجنسي، منشورات الحلبى الحقوقية، ط1، بيروت، 2010، ص8.

[18] () **د. السيد عتيق**: جريمة التحرش الجنسي، دراسة قانونية مقارنة، دار النهضة، 2003، ص47.

[19] () يراجع فى ذلك **سحر فؤاد مجيد**: جريمة التحرش الجنسي بالأطفال عبر الإنترنت، المجلة الأكاديمية للبحث القانونى، عدد خاص، 2017، ص3070 ص308.
وتطبيقا لذلك قضت محكمة جنح القاهرة الإقتصادية بحبس المتهم شهر لتحرشه بالمجنى عليها عبر وسائل التواصل الإجتماعى باللفاظ من شأنها أن تخدش الحياء(محكمة جنح القاهرة الإقتصادية، الدائرة الثانية، الجنحة رقم 575 لسنة 2013، جلسة 2013/6/26).

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وأخيراً، يمكن التمييز بين جريمة التحرش وبين غيرها من الجرائم المشابهة، التى يخلط الفقه بينها فى بعض الأحوال، مثل جريمة التعرض لأنثى، فجريمة التعرض لأنثى تختلف فى كونها لا تقع إلا على أنثى، ولا تقع إلا بفعل، ويجب أن تكون فى مكان عام أو مطروق في حين أن جريمة التحرش يمكن أن تقع على ذكر أو أنثى، ويمكن أن تقع بقول أو بفعل[20].

أما وجه الإختلاف الآخر بينهما فهو أن جريمة التحرش الجنسى لا يشترط فيها العلانية، وليس بالضرورة لأن تحدث فى مكان عام، فيمكن أن تقع فى مكان عام، أو مكان مطروق، أو مكان خاص، على خلاف جريمة التعرض لأنثى التى يشترط فيها العلانية، وأن تقع فى مكان عام[21].

الفرع الثانى

أبعاد التحرش الجنسي

أولاً: البعد الشخصي:

أما عن البعد الشخصى فى جريمة التحرض الجنسي، فمن الضرورى أن تكون الأفعال التى تشكل الركن المادى لجريمة التحرش الجنسي موجهة مباشرة إلي المجنى عليه، وألا يكون الحديث عاماً، موجهاً لعامة الناس فى الموضع الذى به الجانى[22]، وألا تصادف هذه السلوكيات أو الألفاظ قبولاً من الطرف الآخر، وإلا إنتفى عنها التجريم[23].

وإذا كانت جريمة الإغتصاب تقع من ذكر على أنثى، يثور تساؤلاً مفاده هل لنوع الجنس تأثير على التكييف القانونى لجريمة التحرش الجنسي؟

تقع جريمة التحرش على كل من الذكر والأنثى على حد سواء، على خلاف جريمة الإغتصاب التى لا يقع إلا على أنثى[24]، فقال تعالى: ﴿وراودته التى هو في بيتها عن نفسه وغلقت الأبواب وقالت هيت لك﴾[25].

وفى فرنسا، أوضحت الدائرة الإجتماعية فى محكمة النقض الفرنسية أن الجانى والمجنى عليه فى جريمة التحرش الجنسي يمكن أن يكونا من نفس الجنس، ما دام قد تحققت أركان جريمة التحرش الجنسي[26].

ولا تقع جريمة التحرش بين رجل وإمرأته، حتى وان كان ذلك خلال فترة الطلاق الرجعي، ما لم تنقضى مدة العدة، لأنه بإنتهاء مدة العدة دون مراجعة زوجها لها تصبح أجنبية عنها، ويسرى عليها ما يسرى على أى إمراة، ومنها جريمة التحرش الجنسي[27].

وقد وجد أنه من بين الأسباب التى تجعل المجنى عليهم فى جريمة التحرش الجنسي وغيرها من جرائم العرض يمتنعون عن الإبلاغ عن الجرائم التى تقع عليهم هو الخوف من الفضيحة، والنظرة الإجتماعية السلبية إليهم، لهذا السبب تم تعديل قانون الإجراءات الجنائية عام 2020 ليحظر على مأمور الضبط القضائى أو أى جهة تحقيق تجرى تحقيقاً فى أحد الجرائم المنصوص عليها فى الكتاب الثالث من قانون العقوبات، الجرائم المنصوص عليها فى المادة 306 من قانون العقوبات، الخاصة بالتحرش الجنسي، أو الجرائم المنصوص عليها فى قانون الطفل، أن تكشف بيانات المجنى عليه[28].

ثانياً: البعد الموضوعى:

من خلال مطالعة تعريف التحرش الجنسي الوارد فى المادة 306 مكرر(ب) من قانون العقوبات المصرى[29] يمكن القول أن محتوى العبارات والإشارات والسلوكيات الموجهة إلي المجنى عليه تنطوى على عبارات جنسية صريحة، أو ضمنية، وحتى أن النظرات التي يبديها الجانى للمجنى عليها ذات مقصد جنسي، يلاحق بها ضحيته، وتخالف الآداب العامة[30].

ويرى جانب من الفقه أنه من الضرورى أن تتضمن العبارات والأقوال التى يقولها أو يفعلها الجانى إيماءات أو إيحاءات تعكس الممارسة الجنسية بمعناها الواسع، وإذا خلا الفعل أو القول من تلك الدلالة فلا تقوم به الجريمة[31].

الأمر الآخر بشأن البعد الموضوعى لجريمة التحرش الجنسي هو أن جريمة التحرش الجنسي من جرائم الخطر، التى تتحقق بمجرد وقوع الركن المادى للجريمة، دون الخاجة لتحقق النتيجة الإجرامية، فإن وقوع الفعل المكون للجريمة يشكل إعتداء على الحرية الجنسية للمجنى عليه، وإيذاءه فى حياءه، حتى وإن لم يكن هذا هو هدف الجانى [32]، وهو أمر أراد منه المشرع المصرى إسباغ مزيد من الحماية على الحرية الجنسية للأفراد، فضلاً عن خلق بيئة عمل غير عدائية[33].

وبشأن طبيعة ومضمون عبارات التحرش الجنسي، أشارت الدراسة التى أجراها المعهد القومى للتخطيط بالإشتراك مع المركز القومى للمرأة أن عبارات الغزل العادية غير الخارجة (53.8%)، بينما شكلت العبارات ذات الإيحاءات الجنسية(29.3%)، وشكلت العبارات الجنسية الصريحة (10%)، فى حين شكلت العبارات البذيئة التى تضمنت وصفاً لجسد المجنى عليها(4.5%)[34].

---

[20] () **مصطفى هرجة**، التعليق على قانون العقوبات فى ضوء الفقه والقضاء، المجلد الثانى، دار محمود للطباعة والنشر، 1998، ص514- ص515.

[21] () يراجع فى ذلك: **سعد عبد الحليم شالف**: جريمة التحرش الجنسي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، 2020، ص41، **أسامة محمد جمال الدين**: أثر صفة المجنى عليه على مسئولية الجانى فى التشريع المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2005، ص297.

[22] () **عبد العزيز بن عبد الله مبارك الرشود**: جريمة التحرش الجنسي فى النظام السعودى، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، العدد 23، الإصدار الثانى، الجزء الأول، 2021، ص259

[23] () يراجع فى ذلك التعميم الفرنسي الصادر بتاريخ 7 أغسطس 2012.

[24] () **انيس حسيب السيد المحلاوى**، جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجنائى والفقه المقارن، مجلة كلية الشريعة، جامعة طنطا، العدد 34، الجزء الرابع(2/1)،2019، ص311.

[25] () سورة سويف: الآية 23.

[26] () Cass. soc. 3-3-2021 n° 19-18.110.

[27] () **د. صلاح خالد العازمى**، إنتهاك حرمة الأنثى بالتحرش الجنسي بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 37، 2021، ص723.

[28] () المادة 113 مكرر من قانون الإجراءات الجنائية المصرى، الصادرة بالقانون 177 لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 36 مكرر، بتاريخ 5 سبتمبر 2020.

[29] () معدلة بالقانون 141 لسنة 2021، والقانون 185 لسنة 2023.

[30] () **محمد جبر السيد عبد الله**: حماية الطفل من جريمة التحرش الجنسي الإليكترونى فى القانونين المصرى والجزائرى، دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص1394.

[31] () **مصطفى هرجة**، التعليق على قانون العقوبات فى ضوء الفقه والقضاء، المجلد الثانى، دار محمود للطباعة والنشر، 1998، ص516.

[32] () د. **محمد نجيب حسنى**: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الإعتداء على الأشخاص، دار النهضة العربية، 1984، ص214.

[33] () **د. السيد عتيق**: جريمة التحرش الجنسي، دراسة قانونية مقارنة، المرجع السابق، ص50.

[34] () **د. بثينة الديب**: دراسة طرق واساليب القضاء على التحرش الجنسي فى مصر، المعهد القومى للتخطيط، 2012، ص37.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وفى فرنسا، فلم يختلف الوضع عما هو فى القانون المصرى، ويكفى بيانا لذلك الإشارة إلي نص المادة الرابعة من القانون رقم 954 لسنة 2012[35]، والتى بموجبها أضيف إلي المادة 222-33 من قانون العقوبات كلمة " **مضمون جنسي**" للإشارة إلي الألفاظ والسلوكيات التى يقوم بها الجانى فى مواجهة المجنى عليه حتى يوصف تصرفه بجريمة تحرش جنسي.

وقد أوضحت محكمة الإستئناف الإدارى فى بوردو بعض مظاهر السلوكيات الجنسية التى تشكل جريمة التحرش الجنسي عندما قضت بأن: " لمس المدعى عليه يد المدعية، وتطويقه وسطها، ووضع يده على أردافها تقوم به جريمة التحرش الجنسي"[36].

ثالثاً: البعد الزمانى:

وعن البعد الزمانى لإرتكاب جريمة التحرش الجنسي، فلم يوضح المشرع المصرى أو الفرنسى وهو بصدد معالجة جريمة التحرش الجنسي فى المادة 306 مكرر (أ) من قانون العقوبات توقيتاً معيناً لإرتكاب جريمة التحرش الجنسي، ولا حتى إعتبار توقيت إرتكاب الجريمة ظرف مشدد فى جريمة التحرش الجنسي، كما هو الحال فى جريمة السرقة، وقد جعل المشرع إرتكابها ليلاً ظرف مشدد للعقوبة، وسبباً للدفاع الشرعى[37]، بإعتبار أن الليل هو السكن، وإن كانت الظروف المعيشية للمرأة قد تدعوها إلي الخروج فى ساعة متأخرة من الليل، وهو ما يقتضى من المشرع المصرى إعتبار الظرف الزمنى ظرفاً مشدداً للعقوبة فى جريمة التحرش الجنسي، كما فعل فى البعد المكانى، والذى نعالجه تفصيلياً فيما بعد، لا سيما وقد أوضحت الدراسة التى أجراها المعهد القومى للتخطيط بالإشتراك مع المركز القومى للمرأة ارتفاع نسبة التحرش الجنسي ليلاً وفى الأماكن الخالية[38].

رابعاً: البعد المكانى:

وعن البعد المكانى لجريمة التحرش الجنسي، نجد أن المادة 306 مكرر(أ) من قانون العقوبات لم تقصر إرتكاب جريمة التحرش الجنسي على مكان معين، فيمكن أن تقع هذه الجريمة فى مكان عام أو خاص أو مطروق، وفى المؤسسات التعليمية، أو فى مكان العمل، أو حتى داخل الأسرة[39]، وإن كانت هذه المادة قد اعتبرت للمرة الأولى فى تعديل عام 2023 إرتكاب التحرش الجنسي فى مكان العمل وفى وسائل النقل ظروفاً مشددة للعقوبة فى جريمة التحرش الجنسي[40].

ويلاحظ أن المادة 306 مكرر(أ) فى تعديلها الأخير قد راعت الظروف الإقتصادية والإجتماعية التى يعيشها المجتمع المصرى، من خلال إضطرار المرأة للخروج للعمل، سواء بإعتبارها عائل الأسرة فى غياب الأب للوفاة أو الطلاق، أو عجزه عن العمل، أو حتى للمساعدة فى نفقات الأسرة مع وجوده فإعتبر التحرش الجنسي فى مجال العمل ظرفاً مشدداً للعقوبة.

الأمر الآخر، لم يقصر المشرع المصرى ارتكاب جريمة التحرش الجنسي على وسائل المواصلات العامة، بل تركها على إطلاقها، لتشمل وسائل المواصلات العامة والخاصة على السواء، فالعام يجرى على عمومه حتى يرد ما يخصصه.

كما أن جريمة التحرش ليس بالضرورة أن تحدث فى الواقع، ولكن يمكن أن تحدث فى العالم الإفتراضى، متجاهلة بذلك عامل المكان كشرط لوقوع جريمة التحرش الجنسي[41]، وهو ما أسلفنا بيانه بشأن خصائص جريمة التحرش الجنسي بكونها من الجرائم الإليكترونية الواقعة على العرض.

الفرع الثالث

ملامح التحرش الجنسي

أولاً: يعد التحرش الجنسى أحد صور الجريمة الإليكترونية:

إذ يمكن للجانى إستخدام وسائل التواصل الإجتماعى فى التحرش بضحاياه، وقد أدانت المحكمة الإقتصادية بالقاهرة، فى حكم لها المتهم بإستخدام وسائل التواصل الإجتماعى (تطبيق إنستجرام) فى التحرش بزميلاته فى الجامعة وإبتزازهم[42]، من خلال نشر الرسائل المتضمنة عبارات جنسية صريحة أو ضمنية، أو من خلال أرسال مقاطع الفيديو والصور الجنسية، التى يمكنها أن تخدش حياء الأنثى، وتتسبب فى مضايقتها[43].

وفى قضية **Mila**، قضت محكمة باريس عام 2021 بمعاقبة 11 شخص بالحبس مدة 4-6 أشهر مع الإيقاف نتيجة نشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل الإجتماعى، ذات مدلولات جنسية، والتى عدتها المحكمة تحرشاً جنسياً بالمجنى عليها، وفقا لاحكام المادة 222-33 من قانون العقوبات الفرنسي[44].

ثانياً: جريمة التحرش الجنسى جريمة عمدية:

جريمة التحرش الجنسي هى جريمة عمدية، شأنها فى ذلك شأن باقى الجرائم الجنسية، غير ان هناك جانب من الفقه يرى أنه من ظاهر نص المادة 306 مكرر(ب) إن الأفعال المكونة لجريمة التحرش الجنسي تستلزم تحقق قصج جنائى خاص، متلازم مع افعال جريمة التحرش، وهو الحصول على منفعة جنسية من المجنى عليها[45].

ويعبر الجانى عن قصده فى العبارات والسلوكيات التى يوجهها الى المجنى عليها، لتحقيق هدفه المنشود، وهو تحقيق المنفعة الجنسية، وأن تصدر هذه الأفعال من الجانى بإرادته الحرة، دون ثمة إكراه يحمله على إبداء هذه الألفاظ أو السلوكيات[46].

---

[35]() الصادر بتاريخ 6 أغسطس 2012.

[36](CAA de Bordeaux, 3e chambre, 28 septembre 2020, n° 18BX03446.

[37]() المادة 250/ثالثاً من قانون العقوبات المصرى.

[38]() **د. بثينة الديب**: دراسة طرق واساليب القضاء على التحرش الجنسي فى مصر، المرجع السابق، ص37 وما بعدها.

[39]() **بن حليمة محمد الأمين:** الحماية القانونية للمرأة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون، المغرب، 2020، ص19.

[40]() معدلة بالقانون 185 لسنة 2023، الجريدة الرسمية، العدد 48 مكرر(ب)، بتاريخ 4 ديسمبر 2023.

[41]() **بن حليمة محمد الأمين:** الحماية القانونية للمرأة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون، المغرب، 2020، ص22.

[42]() حكم محكمة جنح القاهرة الإقتصادية رقم 887 لسنة 2020، بتاريخ 2020/12/29.

[43]() **بن حليمة محمد الأمين:** الحماية القانونية للمرأة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت، المرجع السابق، ص20.

[44](**Estelle Petrignani**, La prise en compte des victimes dans l'évolution récente du droit des infractions sexuelles, Ph D These, 2022, p.57.

[45]() **أحمد رفعت التجار:** الإطار التشريعي لجرائم العنف ضد المرأة فى الدستور والقانون، إصدارات المجلس القومى للمرأة، ط3، 2022، ص19.

[46]() **د. صلاح خالد العازمى**، إنتهاك حرمة الأنثى بالتحرش الجنسي بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 37، 2021، ص724- ص825.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ويرى جانب من الفقه نؤيده، أن جريمة التحرش الجنسي من جرائم الخطر، التى تقع بإتيان الجانى للأفعال التى تشكل الركن المادى للجريمة، بمحض إرادته، دون نسة تحقيق نتيجة إجرامية، فتقع جريمة التحرش الجنسي حتى لو كانت هذه التصرفات من قبيل التسلية وقتل الوقت[47].

وتعد جريمة التحرش الجنسي من الجرائم العمدية التى يستلزم لوقوعها توفر القصد الجنائى، من خلال علم الجانى بأن ما يقوم به من سلوكيات ذات محتوى أو مضمون جنسي مجرمة بنص قانونى، غير أن إرادته قد إنصرفت برغم ذلك لإرتكاب هذا الفعل، وهو ما عبرت عنه المادة 222-33 من قانون العقوبات الفرنسي بظرفين: الظرف الأول وهو تكرار الفعل ذو المحتوى أو المضمون الجنسي، وأن يتم فرض هذا المحتوى بالقوة أو بالإكراه على المجنى عليه، بما ينتفى معه عرض هذا المحتوى الجنسي بالمصادفة أو بصورة عابرة.

ثالثاً: التحرش الجنسي قد يقع بالأقوال أو الأفعال:

ينطوى التحرش الجنسي على الالفاظ والأفعال والسلوكيات الجنسية[48]، وجريمة التحرش الجنسي من الجرائم التى تقع بسلوك إيجابى، فلا يمكن أن تقع بسلوك سلبى، كما أن القانون لا يعاقب على النوايا المجردة، فلا بد أن يعبر المتهم عن الركن المادى لجريمة التحرش الجنسي فى صورة أقوال أو أفعال تتضمن مدلولات أو إيحاءات جنسية[49].

ويرى جانب من الفقه أن ظاهر تعريف جريمة التحرش الجنسي لا يعنى بالضرورة وقوع فعل جنسي على المرأة المجنى عليها، بل يمكن أن يكون الفعل بعيداً عنها، ليس هذا فحسب، بل إن جريمة التحرش الجنسي تقع بمجرد الأقوال، دون الحاجة لأن تقترن بأفعال أو سلوكيات من جانب الجانى[50].

وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن عرض الموظف على زملاءه فى العمل سلوكيات ذات محتوى جنسي يخلق بيئة عمل معادية من شأنه أن يشكل جريمة تحرش جنسي[51]، وقضت محكمة النقض الفرنسية فى موضع آخر بأن تفوه الموظف بعبارات خارج المألوف وخارج نطاق المزاح بينه وبين زملاءه فى العمل يشكل جريمة تحرش جنسي[52].

ومن صور التحرش الجنسي ما قضت محكمة إستئناف مونبيليه الفرنسية بأن وضع الموظف يده على أرادف زميلة له، معبراً لها عن رغباته الجنسية، وعدم مسايرة المجنى عليها الطاعن له في الحديث، ورضاها عن مسلكه يقوم به جريمة التحرش الجنسي[53]، كما قضت محكمة إستئناف باو بأن الإحتكاك البدنى بين موظف يبلغ من العمر 45 عاماً فتاة لا يزيد عمرها عن 20 عاماً يعملان فى شركة لتنظيف الأسقف، وكان هذا الإحتكاك مصحوباً بعبارات ذات محتوى جنسي، وهو ما يقوم به جريمة التحرش الجنسي[54]، وأوضحت محكمة إستئناف نيمس الفرنسية صورة أخرى من صور التحرش الجنسي بقولها أنه إذا وضع المتهم يده على كتف المجنى عليها، بدون إبداء عبارات ذات محتوى جنسي، ثم وضع يده الأخرى على وسطها وأرادافها للتحقق من أنها حامل أم لا تقوم به جريمة التحرش الجنسي[55].

ويرى جانب من الفقه أن المشرع لم يسرد على سبيل الحصر كل الأفعال والأقوال والسلوكيات التى يمكن أن تشكل تحرشاً معنوياً، ولكنه يترك ذلك للقاضى يستخلصه من وقائع وحيثيات الدعوى، تحت رقابة محكمة النقض[56].

رابعاً: التحرش الجنسي ذو محتوى أو مضمون جنسي غير مرغوب إجتماعيا:

يمكننا بيان هذه الخاصية من خصائص التحرش الجنسي من نص المادة 306 مكرر (أ) من قانون العقوبات المصرى، المضافة بالقانون رقم 185 لسنة 2023، ومن قبل أوضحت محكمة النقض المصرية هذه الصفة، من خلال بيانها بأن طلب المتهم من المجنى عليها معاشرتها جنسياً، عبر حسابها الشخصى على مواقع التواصل الإجتماعى" [57]، ولهذا لم يعتبر البعض أن حديث الرجل إلي المرأة لتنبيهها إلي شيئ سقط منها فى الطريق تحرشاً، إلا إذا كان الغرض من ذلك مجرد إزعاجها، وكان محتوى هذه العبارات له إيحاءات جنسية[58].

وفى فرنسا، ومنذ صدور قانون **Schiappa** بتاريخ 3 أغسطس 2018، فقد أصبح تعريف التحرش الجنسي ينصب بصورة أساسية على محتواه أو مضمونه الجنسي، والذى من شأنه أن يخدش حياء المجنى عليه، سواء كان رجلاً أم أنثى[59].

وبشأن طبيعة هذا المحتوى، يري جانب من الفقه أن جريمة التعرض أو التحرش الجنسي تقع بمجرد عرض الجانى المحتوى أو الإيحاءات الجنسية على المجنى عليها، بغض النظر عن غرض الجانى من عرض مثل هذه الإيحاءات أو العبارات أو السلوكيات ذات المحتوى الجنسي[60].

من جانبنا، تعتقد الباحثة بصواب هذا المنطق وتكييفه، لكونه يتفق مع طبيعة هذه الجريمة بكونها من جرائم الخطر، التى تقع بمجرد الإعتداء على المصلحة المحمية، وهى الآداب العامة فى المجتمع، سواء تحقق ضرر أم لم يتحقق.

أوضح قانون العقوبات الفرنسي أنه من أجل وقوع جريمة التحرش الجنسي فمن الضرورى أن يكون محتوى الرسائل والأفعال والسلوكيات التى يقوم بها الجانى غير مألوفة فى المجتمع، وغير مقبولة إجتماعياً، وأن تكون هذه العبارات والسلوكيات ذات الطبيعة الجنسية من شأنها أن تخدش الحياء، بسبب طبيعتها المهينة أو الحاطة من الكرامة، وأن يتم فرض هذه السلوكيات على المجنى عليه بصورة عنيفة أو عدائية[61].

---

[47]() يراجع فى ذلك: **د. محمد زكى أبو عامر**: الحماية الجنائية للعرض فى التشريع المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، 1985، بند 12.

[48]() **انيس حسيب السيد المحلاوى**، جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجنائى والفقه المقارن، مجلة كلية الشريعة، جامعة طنطا، العدد 34، الجزء الرابع(2/1)،2019، ص306- ص307.

[49]() **د. صلاح خالد العازمى**، إنتهاك حرمة الأنثى بالتحرش الجنسي بين الشريعة الإسلامية والقانون، المرجع السابق، ص723.

[50]() **عبد الحميد الشواربى:** الجرائم المنافية للآداب فى القوانين الخاصة وقانون العقوبات(الفقه- القضاء، التشريع)، المرجع السابق، ص266.

[51](Cass. Crim 18 novembre 2015, 14-85.591.

[52](Cass. crim., 18 nov. 2020, n° 19-81.790

[53](CA Montpellier 10 oct. 2000 n° 00-384

[54](CA Pau 13-1-2011 n° 08-5141

[55](CA Nîmes 15-3-2011 n° 09-4759

[56](**Aurélie Landon**. Droit pénal spécial: le harcèlement moral. Revue juridique de l'Océan Indien, 2012, 14, p.248.

[57]() يراجع فى ذلك حكم محكمة النقض المصرية، الطعن رقم 22830 لسنة 88 ق، جلسة 11 سبتمبر 2021، غير منشور.

[58]() **د. محمد زكى أبو عامر**، قانون العقوبات، القسم الخاص، المرجع السابق، ص741.

[59]() **Estelle Petrignani**, La prise en compte des victimes dans l'évolution récente du droit des infractions sexuelles, Ph D These, 2022, p.57.

[60]() **أحمد رفعت التجار:** الإطار التشريعي لجرائم العنف ضد المرأة فى الدستور والقانون، المرجع السابق، ص18.

[61]() المادة 222-33 من قانون العقوبات الفرنسي.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

خامساً: من بين ملامح التحرش الجنسي أنه متكرر:

فلا يقف عند حدوثه مرة واحدة، ولكن يحدث بصورة متكررة، إذ يمثل الطلب الملح والمتكرر من الجانى جوهر جريمة التحرش الجنسي[62].

تلك الصفة التى يمكننا استخلاصها من نص المادة 222-33 من قانون العقوبات الفرنسي، وأكد عليها نص المادة 1153-1 من قانون العمل الفرنسي، التى نصت على أن جريمة التحرش تتصف بالتكرار **répétition**[63].

وفى قانون العمل الفرنسي، تنص المادة 1153-1 من قانون العمل بأن الموظف يمكن أن يتعرض للتحرش، ويتميز بالتكرار.

وعلى الصعيد القضائى، فقد أكد على هذه الصفة من صفات جريمة التحرش الحكم الصادر من محكمة **Saint-Denis**[64]، وأكدت عليها محكمة النقض الفرنسية فى حكمها الصادر بتاريخ 12 مارس 2025، والتى أوضحت أن جريمة التحرش الجنسي هى سلوك متكرر ذو محتوى أو مضمون جنسي[65].

ولهذا السبب، قضت محكمة إستئناف نيمز **Nîmes** بأن وضع الموظف يده على كتف زميلة له، ثم وضع يديه على وسطها للتحقق من وجود حمل من عدمه لا يشكل جريمة تحرش جنسي لإنعدام تكرار الفعل، وأنه وقع مرة واحدة، دون تكرار[66]، وقضت محكمة الإستئناف الإدارى فى مارسيليا بأن توجيه الرئيس إلي أحد مرؤوسيه ألفاظا فى إجتماع عام مرة واحدة لا يقوم به جريمة التحرش التى تقتضى تكرار الفعل[67].

سادساً: التحرش الجنسي سلوك غير رضائي:

من بين ملامح التحرش الجنسي أنه يحدث مع عدم قبول الطرف الآخر له، وهى الصفة التى يمكننا بيانها فى تعريف التوجيه الصادر عن البرلمان الأوربى رقم 73 لسنة 2002، وقرار المجلس الأوربى بتاريخ 23 سبتمبر 2002، فقد تم تعريف التوجيه الأوربى بأنه:" الوضع الذى فيه توجيه سلوك غير مرغوب فيه وذو إيجاءات جنسية، يتم توجيهه فى صورة لفظية أو غير لفظية، والذى من شأنه ينال من كرامة الشخص، والذى من شأنه أن يخلق بيئة عمل مشوبة بالتهديد[68]، والتى إنتقلت إلي القانون الفرنسي، إذ عالج المشرع الفرنسي فى التعميم رقم 15 لسنة 2012، الصادر بتاريخ 7 أغسطس 2012 عدم رضاء المجنى عليه بسلوك الجانى فى جريمة التحرش الجنسي، سواء كان هذا الرضا أو القبول ضمنى أو صريح، إذ أن الرضا يعدم الفعل المجرم وجوده من منظور القانون الجنائى.

وبموجب المادة السادسة من القانون 954 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 6 أغسطس 2012، نجد أنها قد نصت على أن جريمة التحرش الجنسي تقع على الأخلاق فى المجتمع، وعلى الهوية الجنسية للمجنى عليها.

ولهذا السبب أيدت محكمة النقض الفرنسية الحكم الصادر من محكمة الموضوع بحبس المتهم ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ لتحرشه بالمجنى عليه، بعد إعتراضها على العبارات التى يتحدث بها إليها، والتى هى ذات طبيعة غير مقبولة، ومخالفة للآداب العامة[69].

المطلب الثانى

دوافع التحرش الجنسي

تتعدد الدوافع لدى الجانى لممارسة التحرش الجنسي ضد المرأة، فقد يكون التحرش الجنسي بالمرأة بدافع الرغبة الجنسية، أو وسيلة لطرد المرأة من مجالات عمل معينة، لا سيما تلك التى يسيطر عليها الذكور، وأخيراً قد يكون الدافع وراء إرتكاب جريمة التحرش الجنسي هو ضعف الوازع الدينى والأخلاقى، وهو ما نعالجه على النحو التالى:

الفرع الأول

التحرش الجنسي بدوفع الرغبة الجنسية

قد يحدث التحرش الجنسي بدافع الرغبة الجنسية لدى الجانى، لا سيما إذا ما إعتقد أن تصرفه مقبولاً من جانب المجنى عليه، لا سيما بالنسبة للمرأة، إذ ينظر للمرأة على أنها كيان جنسي مثير للإغراء والغريزة أولاً، ثم عضواً فى المجتمع كإمرأة عامة أو طالبة أو غير ذلك من المهن فى مرتبة ثانية[70].

كما أن الجانى قد يرتكب التحرش الجنسي بدافع الشعور بعدم القبول من الجنس الآخر، فيلجأ إلي مثل هذه الأفعال والسلوكيات لجذب الإنتباه إليه، ولإشباع الغريزة الجنسية[71].

وهناك من العوامل الإقتصادية والإجتماعية التى أسهمت فى ذلك منها إرتفاع تكاليف الزواج، زيادة معدلات الطلاق، إرتفاع نسبة العنوسة، وتبنى ثقافة العري، وإنتشار المحتوى الإباحى عبر شبكة الإنترنت وغيره من وسائل التواصل الإجتامعى، ما جعل الشباب يلجأ إلي التحرش لإشباع الشعور الجنسي[72]، فإثارة الغريزة الجنسية لدى الشباب مسئولية مشتركة بين الجانى والمجنى عليها، لذلك كان الأمر من الله لنساء النبى(ﷺ) ونساء المؤمنين بالتعفف وعدم اظهار الزينة فى قوله تعالى:﴿**يا أيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن، ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين**﴾[73].

---

[62]() **د. صلاح خالد العازمى**، إنتهاك حرمة الأنثى بالتحرش الجنسي بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 37، 2021، ص724.

[63](**Estelle Petrignani**, La prise en compte des victimes dans l'évolution récente du droit des infractions sexuelles, Ph D These, 2022, p.56.

[64](Cour d'appel de Saint-Denis de La Réunion, 14 avril 2011, RG n° 10-00338

[65](Cass. Cass.12 mars 2025, Pourvoi n° 24-81.644.

[66](CA Nîmes 15-3-2011 n° 09-4759.

[67](CAA de Marseille, 18 janvier 2011, n° 08MA01385.

[68](Annie David, sénatrice, Brigitte Gonthier-Maurin, Jean-Pierre Sueur, Note sur Les définitions du harcèlement sexuel, Sénat, Juin 2012, p.6.

[69](Cass. Crim. 13 dec. 2017, 17.89.563; Cass. Crim. 23 sept. 2015, 14-84.842.

[70]() **هبة محمد على**: الإساءة إلي المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003، ص15.

[71]() **د. هشام عبد الحميد فرج:** الجريمة الجنسية، ط1، مطابع الولاء الحديثة، 2005، ص29.

[72]() **شاهيناز إسماعيل:** ظاهرة التحرش الجنسي أسبابها، نتائجها وطرق علاجها، ط1، دار العلوم، 2015، ص17.

[73]() سورة الأحزاب: الآية 59.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التحرش قد لا يحدث حتى فى الأماكن والظروف المهيئة لحدوثه، وهو ما يشير إلى وجود دوافع أخرى للتحرش الجنسي، منها إعتبار التحرش الجنسي كأسلوب طرد للأنثى من العمل[74].

الفرع الثانى

التحرش الجنسي كأداة لطرد المرأة من مجالات عمل معينة

نتيجة الظروف الإقتصادية التى تمر بها البلاد، فقد خرجت المرأة للعمل ومزاحمة الرجال فى مجالات كانت حكراً على الرجال، إذ تمثل المرأة تمثل نصف المجتمع، ولا يمكن أن يقوم المجتمع بدون مشاركة المراة فيه[75]، وهو ما يثير فى كثير من الأحيان حفيظة الرجال تجاه المرأة، والشعور بالغيرة تجاهها إذا بدت أكثر نجاحاً منه فى العمل، فضلاً عن رغبة المدير فى الشعور بالهيمنة على من هم أدنى منه مرتبة وظيفية، وربما كان ذلك بسبب شعوره بالنقص الدائم، وعدم تقدير الذات[76].

وإذا أمعنا النظر فى الدوافع المهنية للتحرش الجنسي، يمكن القول أن التحرش الجنسي ناشئ عن التفاوت وفروق القوة وحيازتها وإستغلالها بين الرجال والنساء على المستوى الإجتماعى والثقافى، ويعمل التحرش الجنسي على الحفاظ على الفروق والتباينات على المستوى التنظيمي، فالتحرش الجنسي هو وسيلة لتخريب عمل المرأة إذا لم تتخلى عن العمل فى هذا المجال طواعية، إذ يعمل التحرش الجنسى على تعزيز المعتقدجات الثقافية التى ترى أن المرأة ليس ملاءمة للعمل، ومن ثم تعزيز سيادة وسيطرة الرجال[77].

وتعد ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة ظاهرة عالمية، لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، إلا أن هذه النسبة تتفاوت بتفاوت الظروف المعيشية والإجتماعية والثقافية والتشريعية، والتى تحدد فى مجموعها مقدار تفشى ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة فى مجال العمل. وقد وجد إستغلال السلطة من جانب الرؤساء فى التحرش الجنسي بالمرؤوسين فى بيئة العمل، وعدم وجود تشريعات كافية تحمى المجنى عليه من التحرش الجنسي فى مجال العمل، كانت من بين الاسباب الأساسية التى ساهمت فى انتشار جريمة التحرش الجنسي بالمرأة فى مجال العمل[78].

ونلاحظ أن المشرع المصرى لم يخص جريمة التحرش المهنى بنص خاص كما فعل المشرع الفرنسي[79]، إلا أن تعديل المادة 306 مكرر(أ) من قانون العقوبات المصرى عام 2023 قد إعتبرت أن ارتكاب جريمة التحرش فى مكان العمل ظرف مشدد للعقوبة المقررة لجريمة التحرش الجنسي، ويبدو من ظاهر نص المادة 306 مكرر(أ) سالفة الذكر أن المشرع المصرى لم يقصر مكان العمل على القطاع الحكومى أو المؤسسات العامة فى الدولة، ولكن يسرى أيضاً بطبيعة الحال على العمل فى القطاع الخاص، لما يحدثه التحرش الجنسي من أثار سلبية على المرأة فى مجال العمل من فقدان السمعة المهنة، فقدان فرص العمل، وإضطراب علاقة المرأة مع غيرها من زميلاتها فى العمل[80].

وفى فرنسا، فقد عبرت المادة 222-33 من قانون العقوبات عن هذا الدافع من دوافع التحرش الجنسي بقولها أن الجانى قد يهدف من التحرش الجنسي إلي تحقيق منفعة خاصة له أو للغير، وهذه المنفعة قد تكون فى مجال العمل، من خلال طرد المرأة من مجالات العمل التى كانت حكراً على الرجال، وأثبتت المرأة فيها كفاءة، وهو ما نزع البساط من تحت أقدام الرجال فى تلك المهنة، ولا يكون أمامهم من سبيل إلا محاولة طرد المرأة لحملها[81].

وقد تبنى المشرع الفرنسي هذا الدافع للتحرش الجنسي بعد صدور قرار البرلمان الأوربى بتاريخ 11 يونيو 1986 بشأن العنف ضد المرأة، والذى دعا السلطات فى كل دول الإتحاد الأوربى بوضع تعريف قانونى للتحرش الجنسي يمكن للضحايا بناء عليها تقديم شكواهم[82].

وللإشارة إلي هذا الدافع من دوافع التحرش الجنسي نحيل إلي حكم الدائرة العمالية فى محكمة النقض الفرنسية، التى قضت أن ترتيب المدير موعد عمل مع أحد مرؤوسيه، ثم الدخول فى أحد غرف الفندق للحصول على منفعة جنسية يشكل جريمة تحرش جنسى[83].

ومن أجل الحد من ممارسات التحرش بصوره المختلفة، الجنسي منها والمعنوى، فقد نصت المادة 134-5 من قانون الوظيفة العامة الفرنسي على " ضرورة حماية المؤسسة للموظف العام ضد الإعتداء عليه، أو التحرش به، أو تهديده أو سبه أو الإنتقام منه، ما لم يكن ذلك لخطأ شخصى من الموظف نفسه".

يرى جانب من الفقه نؤيده أن التحرش الجنسي يعد أحد العوامل الضاغطة على المرأة العاملة، إذ يضعها بين خيارين أحلاهما مر، فإنما أن تماشي وتجارى الجانى فى تحرشه وتخسر إحترامها لذاتها وإحترام الآخرين لها، أو تعارض وتسلك السبيل القانونى لمعاقبة الجانى على سلوكه، والذى قد يكون صاحب سلطة وسلطان عليها فتفقد معه وظيفتها، والتى قد تكون فى أمس الحاجة إلى الدخل الذى تحصل عليه من تلك الوظيفة، وهو الذى دفعها دفعاً للجوء إلي سوق العمل[84].

وتلاحظ الباحثة من نص هذه المادة أن قانون الوظيفة العامة الفرنسي قد عمل على حماية الموظف العام من السلوكيات التى تشكل تهديداً أو تحرشاً به، إلا أنه جعل الخطا الشخصى للموظف العام خروجاً على مقتضيات العمل الوظيفى، وفى هذه الحالة يصبح الموظف العام غير جدير بالحماية القانونية، لأن المشرع لا يسبغ حمايته على عمل أو تصرف غير مشروع.

ويرى جانب من الفقه أن التحرش الجنسى فى مجال العمل مرتبط بثقافة العبودية التى كانت سائدة فى العصور القديمة، إذا كان التحرش لا يمارس ضد الحرائر، وإنما فقط ضد العبيد والإماء، ويعتبر أصحاب الأعمال النساء اللاتى تعمل لديهم أو تحت رئاستهم ملكاً لهم، يتصرفون فيها كيفما شاءوا، لا سيما فى

---

[74]() **د. محمد على قطب،** التحرش الجنسي، المرجع السابق، ص31.

[75]() **انيس حسيب السيد المحلاوى،** جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجنائى والفقه المقارن، مجلة كلية الشريعة، جامعة طنطا، العدد 34، الجزء الرابع(2/1)،2019، ص337، **شاهيناز إسماعيل:** ظاهرة التحرش الجنسي أسبابها، نتائجها وطرق علاجها، ط1، دار العلوم، 2015، ص10.

[76]() **محمد عبد الله عباس:** جريمة التحرش الجنسي فى إطار علاقات العمل(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2023، ص34.

[77]() **د. مديحة العبادى وآخرون،** الأبعاد الإجتماعية للتحرش الجنسي فى الحياة اليومية، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، بدون دار نشر، 2007، ص15.

[78]() **سارة بن محمد سليمان:** واقع تطبيق نظام مكافحة جريمة التحرش فى بيئات العمل الحكومية والخاصة بمدينة الرياض، مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الفيوم، العدد 33، 2023، ص387.

[79]() **لقاط مصطفى:** جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجزائرى والقانون المقارن، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013، ص17.

[80]() **شاهيناز إسماعيل:** ظاهرة التحرش الجنسي أسبابها، نتائجها وطرق علاجها، ط1، دار العلوم، 2015، ص9.

[81]() **د. محمد على قطب،** التحرش الجنسي، المرجع السابق، ص30.

[82](Annie David, sénatrice, Brigitte Gonthier-Maurin, Jean-Pierre Sueur, Note sur Les définitions du harcèlement sexuel, Sénat, Juin 2012, p.5.

[83](Cass. Soc. 11 janvier 2012, n°10-12.930.

[84]() **لقاط مصطفى:** جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجزائرى والقانون المقارن، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013، ص27.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

غياب عقوبات رادعة لهذا السلوك، وإن كانت العقوبات وحدها غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة، ما لم ترتبط بإعادة بناء منظومة القيم الدينية والثقافية والإجتماعية فى المجتمع، تلك القيم التى تهاوت أمام الإغراءات المالية[85].

وفى سبيل الوقاية من وقوع التحرش الجنسي فى مجال العمل، فقد إتجهت العديد من الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية لمنع إقامة الموظفين علاقات رومانسية أثناء العمل، حتى وإن كانت ممارسة هذه العلاقات بصورة رضائية[86].

الفرع الثالث

ضعف الوازع الدينى والأخلاقى

علاوة على دوافع التحرش سالفة الذكر، فقد يرجع التحرش إلي الإعتقاد الخاطئ لدى البعض أن المرأة بضعفها يمكن أن تقع فريسة للإغراءات التى تتعرض لها، لا سيما مع الإنتشار الواسع لوسائل التواصل الإجتماعى، وتكون علاقات عبر هذه الواسع، والتى قد تفرط فيها المرأة بما يحفز الغريزة الجنسية لدى الجانى والمقترنة بضعف وازعه الدينى والأخلاقى، وغياب القدوة، وغياب أدوات الضبط الإجتماعى، ومن ثم حدوث التحرش الجنسي[87]، بهدف نشر الفاحشة، وهو ما توعد الله مرتكبيه بعذاب وخزى فى الدنيا والآخر فى قوله تعالى﴿**الذين يحبون ان تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا**﴾[88]، لأنه من بين مقاصد الشريعة الإسلامية الحفاظ على النفس والأموال والأعراض، كما تُعد جريمة التحرش الجنسي من بين مقدمات جرائم أخرى، مثل الفعل الفاضح، أو حتى الإغتصاب[89]، لهذا اتبعت الشريعة الإسلامية النهج الوقائى لمنع وقوع الجريمة، فقال سبحانه ﴿**قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم، وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن**﴾[90]، كما أن التحرش الجنسي هو من مقدمات جريمة الزنا التى نهى الله سبحانه وتعالى عنها بقوله: ﴿**ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً**﴾[91].

وفى مصر تبين أهمية هذا الدافع فى أرتكاب جريمة التحرش الجنسي من خلال الدراسة التى قام بها المعهد القومى للتخطيط، والتى أوضح فيها 93.7% من المبحوثين أنه من أسباب إنتشار ظاهرة التحرش الجنسي فى المجتمع هو ضعف الوازع الدينى، وتراجع الخطاب الديني فى المؤسسات الدينية ودور العبادة عن هذه الظاهرة، وبيان خطورتها على المجتمع[92]، وجريمة التحرش الجنسي من الجرائم الدخيلة على المجتمع المصرى، ذو التقاليد الراسخة والطابع الأصيل، مع حملات التشويه والتغريب فى المجتمعات العربية والإسلامية[93]، وغير ذلك من صور الإنفتاح السلبى، الذى تهدمت فيه منظومة القيم، وإنتشار ثقافة التعرى بإعتبارها فى معتقدات البعض مظهرا من مظاهر التقدم والرقى الحضارى، ضعف الوازع الدينى، وعدم الشعور بالهوية، وهو ما أدى لظهور هذه الإفرازات السيئة[94].

كما قررت المذكرة الإيضاحية للقانون 617 لسنة 1953 بشأن تجريم التعرض لأنثى فى الطريق العام هذا الدافع من دوافع التحرش بقولها: " دأب بعض فاسدى الخلق على معاكسة الفتيات والسيدات وغيرهن فى الطرق العامة، حتى أصبحت هذه المعاكسة عادة ولوناً من ألوان التسلية لهم، **وترجع هذه الظاهرة إلي تحلل المعايير الأخلاقية**[95].

ولكن للأسف، فقد وجد أن التحرش الجنسي لا يقتصر على الأفراد فى الشوارع والأماكن العامة والمواصلات العامة، بل يمتد أيضاً إلي العلاقات الأسرية من خلال التحرش بالمحارم، وهو ما يشكل إنتهاك وخرق للقيم الإجتماعية والدينية[96].

المطلب الثالث

عقوبة التحرش الجنسي فى القانون الوضعى والمقارن والشريعة الإسلامية

الفرع الأول

عقوبة التحرش الجنسي فى القانون المصرى

لبيان عقوبة التحرش الجنسي فى القانون المصرى نعرج على المادة 306 مكرر(أ) من قانون العقوبات، والمضافة بموجب القانون 185 لسنة 2023، والتى قررت عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين، ولا تزيد عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تزيد عن مائتى ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وقد كانت العقوبة بسيطة، وهى الحبس مدة لا تزيد عن شهر، وغرامة لا تزيد عن خمسين جنيه، وهى عقوبة غير رادعة، مما أدى إلي إستخفاف مرتكبيها بتلك العقوبة[97]، لذلك رأى المشرع المصرى ضرورة غلظ العقوبة المقررة لجريمة التحرش إلي السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن خمس سنوات، وغرامة لا تقل عن مائتى ألف جنيه ولا تزيد عن ثلاثمائة ألف جنيه، وذلك إذا ما إقترنت جريمة التحرش بجملة من الظروف المشددة، مثل إرتكاب الجريمة فى مكان العمل أو فى أحدى وسائل النقل، أو بحمل سلاح، أو وقعت من شخصين فأكثر، أو إذا تكرر الفعل من الجانى خلال متابعة المجنى عليها، وإذا توفر ظرفين أو أكثر يكون الحد الأدنى لعقوبة الحبس هو أربع سنوات.

---

[85]() **بن رامى مصطفى**: جريمة التحرش الجنسى، دراسة تحليلية نقدية، مجلة المنارة، المجلد 24، العدد 52، 2020، ص512.
[86]() **محمد سيف عبد الرزاق**: السياسة الجنائية فى مواجهة جرائم التحرش الجنسي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2013، ص10.
[87]() **محمد عبد الله عباس:** جريمة التحرش الجنسي فى إطار علاقات العمل(دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2023، ص20، **د. مديحة العبادى وآخرون**، الأبعاد الإجتماعية للتحرش الجنسي فى الحياة اليومية، المرجع السابق، ص33- ص35.
[88]() سورة النور: الآية 19.
[89]() **أشرف توفيق شمس الدين**: الحماية الجنائية للحق فى صيانة العرض فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995، ص65.
[90]() سورة النور: الأيتان 30-31.
[91]() سورة الإسراء: الآية 32.
[92]() **د. بثينة الديب**: دراسة طرق واساليب القضاء على التحرش الجنسي فى مصر، المعهد القومى للتخطيط، 2012، ص37.
[93]() **شاهيناز إسماعيل:** ظاهرة التحرش الجنسي أسبابها، نتائجها وطرق علاجها، المرجع السابق، ص13.
[94]() **د. محمد على قطب**، التحرش الجنسي، المرجع السابق، ص22.
[95]() يراج فى التعليق على المذكرة الإيضاحية للقانون **محمد عبد الحميد الألفى**: الجرائم المخلة بالآداب والحماية الجنائية للعرض وفقاً لأحدث أحكام محكمة النقض، دار محمود للنشر، 2000، ص308.
[96]() **فاطمة الزهراء محمداتنى**، جريمة التحرش الجنسي فى ظل القانون 15-19، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 مايو 1945، الجزائر، 2019، ص10.
[97]() **أسامة محمد جمال الدين**: أثر صفة المجنى عليه على مسئولية الجانى فى التشريع المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2005، ص297.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ويلاحظ أن هذا الظرف المشدد يسرى على كل أنواع الأسلحة، سواء كانت نارية أو أسلحة بيضاء، سواء كان حمل الجانى لها ظاهراً أم غير ذلك، لكون مجرد حملها يعطى الجانى الجرأة فى الإعتداء على المجنى عليه، وتهديد المجنى عليه على عدم الرد أو الدفاع عنه نفسه[98].

والظروف المشددة هي أحوال توجب على القاضي أو تجيز له متى توفرت تشديد العقوبة من الناحية النوعية مما يقررها لقانون للجريمة المنظورة أمامه، فالظرف المشدد يعتبر إحدى الوسائل التي يحاول من خلالها المشرع تحقيق الردع من العقاب، ومن شأنها إفساح المجال أمام القاضي لمواجهة الحالات التي تتسم بالخطورة وتقتضي مزيدا من الشدة لا يقوى عليها نص التجريم الأصلى[99].

والظروف المشددة الواردة هنا هى مشددة للعقوبة، لا تغير من وصف الجريمة، ومن ثم فليس من الضرورى لتوقيع العقوبة أن يكون الجانى عالماً بتلك الظروف المشددة من عدمه[100].

وتعد الحالة الصحية والعقلية للمجنى عليه ظرف مشدد للعقوبة فى كل الجرائم، ومنها بطبيعة الحال جريمة التحرش الجنسي، فتقع العقوبة مشددة إذا كان المجنى عليه من ذوى الإحتياجات الخاصة لأسباب عضوية، مثل فقد البصر وغيره أو لأسباب عقلية، مثل التخلف العقلى[101]، كون الطبيعة الخاصة لهؤلاء الأفراد تجعلهم أجدر وأولى بالرعاية، ومن بينها تغليظ العقوبة للجرائم التى تقع عليهم[102].

كما أعمل المشرع المصرى العود كظرف مشدد للعقوبة، من خلال مضاعفة عقوبة الحبس والغرامة فى حديهما الأدنى والأقصى. ويعرف العود بأنه إرتكاب الشخص جريمة بعد الحكم عليه بجريمة أخرى، إذ أن المجرم حين إرتكب الجريمة الأخيرة يطون قد صدر ضده حكم أو أكثر، وهذا الحكم نهائياً[103]، وتلجأ الأنظمة القانونية إلي تطبيق العود لحماية نفسها من خطورة الأفراد الذين لم يرتدعوا بفعل العقوبة التى وقعت عليهم من قبل، وقد إستهانوا بتلك العقوبة، فحق عليهم تغليظها[104].

وعن طبيعة العود، فإن العود ينقسم إلي نوعين، هما:-

أولاً: العود العام: ولا يشترط فيها القانون أن تكون الجريمة اللاحقة من نفس نوع الجريمة السابقة أو من فئة مماثلة لها[105]، وكل ما هنالك أن يرتكب المتهم أى جريمة من أى نوع، وقد أخذ المشرع المصرى بمبدأ العود العام إذا كان المتهم قد حكم ضده بعقوبة الحبس فى جناية أو جنحة مدة سنة فأكثر[106].

ثانياً: العود الخاص: وفيه يرتكب المتهم جريمة من نفس طبيعة الجريمة السابقة أو ما فى حكمها، وقد أخذ المشرع المصرى بالعود الخاص إذا كانت العقوبة المقضى بها من قبل هى الحبس أقل من سنة أو الغرامة[107].

في رأينا، وكما استقر عليه الفقه، فإن العود هو ظرف شخصي قضائي مشدد للعقوبة يتعلق بشخص المجرم العائد، يوحي بضعف تأثير العقوبة التي سبق توقيعها عليه[108]، فتشديد العقوبة بسبب العود وتكرار ارتكاب الجرائم لا بسبب جسامة الجريمة، وهو ما ينذر باقتراف العائد جرائم مستقبلية، ومن هنا استحق تشديد العقوبة عليه أملاً في ردعه[109]، لا سيما وأن المتهم قد إستهان بالعقوبة التى توقع عليه، فأقدم على إرتكابها، وبالتالى لم يتحقق الغرض من توقيع العقوبة، وهو الردع، ومن ثم حق عليه تغليظ تلك العقوبة، أملاً فى تحقيق الفائدة المنشودة منها[110].

أما الصورة الأخرى من صور العقوبة المغلظة لجريمة التحرش الجنسي يمكن أن نجدها فى المادة 306 مكرر(ب)/فقرة ثانية، والتى عاقبت بالحبس مدة لا تقل عن عشر سبع سنوات، إذا كان الجانى له سلطة دراسية أو وظيفية أو أسرية على المجنى، أو مارس عليه ضغط تسمح له الظروف بممارسته، أو أرتكبت فى أحد وسائل النقل أو كان الجانى يحمل سلاحاً، أما إذا اجتمع ظرفين مشددين أو أكثر تزداد العقوبة إلي عشر سنوات.

وقد أحسن المشرع المصرى صنعاً عندما قرر صفة الجانى بالنسبة للمجنى عليه كظرف مشدد لعقوبة التحرش الجنسى، لأن صفة الجاني بالنسبة للمجنى عليه تمنحه سلطة، تجعل المجنى عليه يخشى المجنى من الإبلاغ عن أفعال الجانى، كما أن صفة الجانى هذه تفرض عليه أعباء تجاه المجنى عليه أولها الحفاظ على عرضه، وعدم الإستطالة إليه[111].

ما تجدر الإشارة إليه هنا أن عقوبة التحرش الجنسى فى ظل قرار رئيس الجمهورية رقم 50 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات كانت ضئيلة لا تتناسب مع خطورة هذه الجريمة على الأمن الشخصى والمجتمعى، فقد كانت عقوبة الحبس لا تزيد عن عامين، والغرامة لا تزيد عن خمسين ألف جنيه.

الأمر الآخر الذى تجدر الإشارة إليه ونحن بصدد معالجة جريمة التحرش الجنسي فى قانون العقوبات المصرى أن القانون 185 لسنة 2023 قد أضاف جملة من الظروف المشددة التى من بينها إرتكاب جريمة التحرش فى وسائل النقل العام، أو فى مكان العمل، إذا غلظ العقوبة التى توقع على رب العمل حال إستغلاله لحاجة المرأة والضغط عليها بأفعال مجرمة مثل التحرش الجنسي وغيره[112].

وفى عقوبة التحرش، فلا يقتصر الأمر على توقيع العقوبات سالفة الذكر، ولكن يتعين على المحكمة توقيع العقوبات التكميلية أن كان لها محل أو العقوبات الأخرى التبعية الأخرى التى تلحق بالحكم بقوة القانون، وإن لم يضمنها القاضى فى حكمه، مثل العزل من الوظائف العامة[113]، أو مصادرة الأشياء المستخدمة فى إرتكاب الجريمة[114].

---

[98]() **عبد العزيز محمد محمد**، الحماية الجنائية للعرض فى القانون الجنائى والوضعى، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد5(5)، 1990، ص309.

[99]() **معوش عثمان**: الظروف المخففة والظروف المشددة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2019، ص12.

[100]() **د. على صابر شلال**: الظروف المشددة العامة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، بغداد، 1985، ص152- ص153.

[101]() **لقاط مصطفى:** جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجزائرى والقانون المقارن، المرجع السابق، ص88.

([102]) **عبد العزيز بن عبد الله مبارك الرشود**: جريمة التحرش الجنسي فى النظام السعودى، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، العدد 23، الإصدار الثانى، الجزء الأول، 2021، ص279.

([103]) **عدلى خليل**: العود ورد الإعتبار، ط1، المكتبة القانونية، القاهرة، 1988، ص9.

([104]) **صابر الخمسى: حالة** العود وأثارها على العقوبة فى ضوء القانون والقضاء المغربى، المعهد العالى للقضاء، المغرب، 2011، ص8.

([105]) **د. رءوف عبيد**: القسم العام من التشريع العقابى المصرى، ط3، القاهرة، بدون دار أو سنة نشر، ص604.

([106]) المادة 49/ثانياً من قانون العقوبات المصرى.

([107]) المادة 49/ثالثا من قانون العقوبات المصرى.

([108]) د. **مدحت عبد العزيز**: قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية، ج3، دار النهضة، 2006، ص169.

([109]) **د. علي عبد القادر القهوجي**: قانون العقوبات، القسم العام، الدار الجامعية، 1985، ص367.

([110]) **عبد العزيز بن عبد الله مبارك الرشود**: جريمة التحرش الجنسي فى النظام السعودى، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، المرجع السابق، ص278.

([111]) **بن حليمة محمد الأمين:** الحماية القانونية للمرأة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون، المغرب، 2020، ص40.

([112]) **طارق أحمد عبد الله**: الحماية الجنائية للحق فى العمل كأحد حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنى سويف، 2025، ص76.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ويرى جانب من الفقه أن قبول المجنى عليه للتحرش سواء بالقول أو الفعل لا يعفيه من المسئولية الجنائية عن هذا الفعل [115].

وترى الباحثة أن الرأى السابق لا يجرى على إطلاقه، ويبدو أن هناك خلط بين اعتبار الرضا سبب للإعفاء من المسئولية الجنائية، وبين إعتباره سبباً لإزالة التجريم، فالرضا فى هذه الحالة سبب للإعفاء من المسئولية، ولا يزيل التجريم عن الفعل، والدليل على ذلك أنه فى حالة عدم رضاء المجنى عليه تستمر الملاحقة القضائية للجانى.

وأخيراً، فإن توقيع العقوبة الجنائية لا يحول دون جهة الإدارة وبين المحاكمة التأديبية لمرتكبى جريمة التحرش الجنسي، إختلاف نطاق ومجال كل من الدعوى التأديبية والدعوى الجنائية[116]، إذ يجوز لجهة الإدارة إحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية، حتى وأن برأته المحكمة من جريمة التحرش، إذ أن الدعوى الجنائية فى جريمة التحرش الجنسي هو حق للهيئة الإجتماعية جراء الإعتداء عليها، أما الدعوى الجنائية فقد شرعت لحماية كرامة الوظيفة العامة، ومنع المساس بها، ما لم تكن الأسباب التى أسست عليها المحكمة حكمها ببراءة المتهم من جريمة التحرش الجنسي هى عدم صحة الواقعة، ومن ثم فلا يكون هناك محلاً لإقامة الدعوى التأديبية لإنتفاء مسوغها[117].

الفرع الثانى

عقوبة التحرش الجنسي فى القانون الفرنسي

عاقب المشرع الفرنسي فى المادة 222-33 على جريمة التحرش الجنسي بالسجن عامين وغرامة 30 ألف يورو[118]، غير أن العقوبة على هذه الجريمة قد إرتبطت بجملة من الظروف المشددة للعقوبة، أوردتها المادة 222-33-3 من قانون العقوبات، وقررت لها عقوبة السجن ثلاث سنوات وغرامة 45 الف يورو فى الأحوال التالية:

1. إذا كان الجانى قد إرتكب هذه الجريمة مستغلاً سلطاته التى خولتها له وظيفته.
2. إذا وقعت جريمة التحرش الجنسي على قاصر دون 14 عام.
3. إذا وقعت الجريمة على شخص معرض لخطورة خاصة بسبب سنه أو مرضه أو عاهة يعانى منها، أو بسبب عجز بدنى أو نفسي أو بسبب حالة الحمل، وكان الجانى على علم به، وذلك بسبب ضعف الحالة الصحية للمجنى عليها، وعدم قدرتها على المقاومة، ودرء عداون الجانى الذى قد يقع عليها[119].
4. إذا وقعت على شخص معرض لخطورة خاصة بسبب إعتماده الإقتصادى أو الإجتماعى على الجانى.
5. إذا وقعت جريمة التحرش الجنسي من أكثر من شخص، سواء كانوا كلهم فاعل أصلى، أو كان بعضهم فاعل أصلى والباقى شريك.

وبموجب قانون 2 مارس 2022 فقد تم إدخال التحرش المدرسى فى قانون العقوبات، والذى عرف التحرش الجنسي المدرسى[120]، بأنه التحرش الذى يرتكب ضد طالب من جانب شخص يدرس أو يعمل فى ذات المؤسسة، وتسرى أحكام التحرش الجنسي المدرسي بصورة مماثلة على طلاب الجامعات[121].

وتعاقب المادة 222-33-2-3 من قانون العقوبات الفرنسى على التحرش فى المؤسسات التعليمية بالسجن ثلاث سنوات، وبغرامة 45 ألف يورو عندما يؤدى إلي تعطيل المجنى عليه عن العمل مدة أقل أو تساوى 8 أيام، ولكن لا يترتب عليها عجزه بصورة تامة عن العمل.

وعن إعتبار العود ظرف مشدد للعقوبة فى جريمة التحرش فى القانون الفرنسي، إعتبر قانون العقوبات الفرنسي العود ظرف مشدد للعقوبة، ونصت على مضاعفة العقوبة عند إدانة المتهم فى حالة عود[122]، فإذا حكم علي شخص حكماً نهائياً في جناية أو جنحة خلال عشر سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء فترة العقوبة أو تاريخ انقضاء العقوبة سالفة الذكر، وحكم عليه بعقوبة جديدة يضاعف الحد الأقصى لعقوبة السجن والغرامة[123].

وفى حكمها الصادر بتاريخ 12 مارس 2025، فقد أقرت محكمة النقض الفرنسية بإعتبار إرتكاب جريمة التحرش الجنسي من أكثر من شخص ظرفاً مشدداً للعقوبة[124].

علاوة على العقوبات الأصلية، يوقع القضاء الفرنسي عقوبات تكميلية على الجناة فى قضايا التحرش الجنسي، إذ ايدت محكمة النقض الفرنسية الحكم الصادر من محكمة إستئناف ريون بحبس أستاذ جامعى لمدة عامين مع وقف التنفيذ، ووقفه عن ممارسة نشاطه المهنى لمدة خمس سنوات، وحرمانه من ممارسة حقوقه المدنية[125]، كما أيدت محكمة حكم صادر من محكمة إستئناف كولمار بحبس أستاذ جامعى فى جريمة تحرش جنسي بالحبس ستة أشهر معة وقف التنفيذ، وحرمانه من ممارسة نشاطه المهنى لمدة عام، وحرمانه من الترشح لأى منصب، فضلاً عن حرمانه من حقوقه المدنية [126].

([113]) المادة 24 من قانون العقوبات المصرى.

([114]) المادة 25 من قانون العقوبات المصرى.

([115]) **الشوادفى عبد البديع أحمد:** دور المجنى عليه فى الظاهرة الإجرامية وأثره على مسئولية الجانى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 2009، ص211.

[116]() تنص المادة 58 من قانون الخدمة المدنية رقم 81 لسنة 2016 على أنه: " كل موظف يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبياً، وكذلك المادة 149 من اللائحة التنفيذية للقانون.

كما يراجع فى ذلك: حكم المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 7276 لسنة 53 ق، بتاريخ 2009/4/18. وترجع وقائع هذه الدعوى إلى تحرش وكيل مدرسة بطالبة بالصف الأول الإبتدائى.

[117]() د. **فهمى عزب:** سلطة التأديب بين الإدارة والقضاء، دراسة مقارنة، عالم الكتب، 1980، ص55.

([118]) مضافة بموجب المادة 2 من القانون رقم 954 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 6 أبسطس 2012.

([119]) **بن حليمة محمد الأمين:** الحماية القانونية للمرأة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون، المغرب، 2020، ص41.

([120]) وفى عام 2017، ومع ظهور قضية Harvey Weinstein وحركة #MeToo فإن ظاهرة التحرش الجنسي فى مجال العمل قد إزدادت، إذ أوضحت الدراسات تعرض طلاب كلياتى الطب فى الولايات المتحدة، كندا، إستراليا والدول الإسكندنافية، وهو ما أدى إلى المواجهة التشريعية مع التحرش الجنسي المدرسى.

Audrey Duba, Harcèlement sexuel chez les jeunes médecins à l'Hôpital: prévalence, facteur de risque et conséquences en santé mentale. Enquête nationale MESSIAEN, Sciences du Vivant [q-bio], 2020, p.28.

([121]) المادة 222-33-2-3 من قانون العقوبات الفرنسى.

([122]) المادة 1/13/133 من قانون العقوبات الفرنسي.

([123]) المادة 132-9 من قانون العقوبات الفرنسي.

([124]) Cass. Cass.12 mars 2025, Pourvoi n° 24-81.644.

([125]) Cass. Crim. 29 mars 2023, Pourvoi n° 22-83.605.

([126]) Cass. Cass.12 mars 2025, Pourvoi n° 24-81.644.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وإلى جانب العقوبات الجنائية، فقد تبنى القانون الفرنسي فكرة الحماية أو الوقاية من تعرض الموظفين أو العاملين فى مؤسسات العمل من التحرش الجنسي، من خلال إلزام أصحاب الشركات ومؤسسات العمل بإتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وتوقيع الجزاءات الإدارية على مخالفى تلك اللوائح، ونحيل فى بيان ذلك إلي حكم الدائرة العمالية فى محكمة النقض الفرنسية، التى ألزمت رب العمل بإتخاذ التدابير اللازمة لحماية عمال المؤسسة التى يديرها من التحرش الجنسي[127].

وفى فرنسا، فلم يختلف الوضع عنه فى مصر بشأن المحاكمة التأديبية للموظف مرتكب الجرائم الجنسية، إذ وجدت العديد من النصوص الخاصة بإحالة المتهم إلي المحاكمة التأديبية عن الجرائم التى تمس الوظيفة العامة، وفى 2022 لم يقصر المشرع الفرنسي الإحالة إلي المحاكمة التأديبية فى الجرائم الجنسية، ومنها جريمة التحرش الجنسى على الموظف العام فقط[128].

واعتبرت محكمة الإستئناف الإدارى فى مارسيليا أن العود فى جريمة التحرش الجنسي يجعل العقوبة التأديبية التى يتم توقعيها على الموظف العام غير فعالة، ومن ثم تغليظ العقوبة الموقعة عليه[129].

واعتبرت محكمة الإستئناف الإدارى فى نانسى أن إرتكاب المدعى عليه جريمة تحرش جنسي ضد موظفة من مرؤوسيه، ونقله إلي إدارة أخرى فى المؤسسة لا يعتبر جزاء تأديبي، وهو ما يقتضى من المؤسسة توقيع العقوبة التأديبية المناسبة عليه[130].

الفرع الثالث

عقوبة التحرش الجنسي فى الشريعة الإسلامية

تتضمن جريمة التحرش الجنسى أذى للمؤمنين والمؤمنات نهى الله سبحانه وتعالى عنه بقوله: ﴿**الذيم يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثما مبيناً**﴾[131]، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس والعرض والمال، ومن ثم بات من الضرورى تقرير عقوبة لهذا الفعل.

وعقوبة التحرش فى الشريعة الإسلامية ليست من عقوبات الحدود، بل هى عقوبة تعزيرية، لم يرد فيها حد أو نص بتوقيع العقوبة، ولكن يشترط أن تكون مجرمة من جانب السلطة المختصة فى الدولة، أو ورد بشأنها حديث عن النبى(ﷺ)، كما أن الجرائم التعزيرية تتحقق فيها كل وظائف العقوبة، فهى تردع من ينتهك محارم الله، كما أنها تردع غيره، وتدل على قبح الجريمة، ومقت الله لها[132].

وتخضع العقوبة التعزيرية فى تقديرها لسلطة ولى الأمر، وتختلف فى مقدارها ونوعها وصفاتها بإختلاف الجرائم الأخرى ومدى بشاعتها، وحال المجنى والمجنى عليه[133]، كما أن العقوبة التعزيرية ليس لها وسيلة معينة لتنفيذها، ولا تخضع لذات الضوابط الصارمة فى الإثبات، فيمكن أن تثبت العقوبة التعزيرية مع الشبهة، على خلاف الحدود التى يجب درءها بالشبهات، وهو ما يساعد من تعرض للتحرش أو غيره من جرائم العرض الإبلاغ عما تعرض له، كما أن العقوبة التعزيرية ليست واحدة لكل المشاركين فى الجريمة، ومن ثم يمكن لولى الأمر تفريد العقوبة حسب دور كل منهم، وجسامة هذا الدور، وهو ما من شأنه تحقيق العدل النسبى، وهذه الحرية المنوطة بالقاضى أو ولى الأمر ليست مطلقة بل مقيدة بضوابط الكتاب والسنة[134]، ويمكنه الإستعانة بذوى الخبرة فى تحديد حالة الجانى، وخطورته الإجرامية على من حوله من أفراد المجتمع، إذا اقتضت الضرورة ذلك[135].

وفى هذا الصدد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية أن العقوبة التعزيرية تقدر بحالة الجانى، وخطورة الجريمة المرتكبة، فيعاقب من يتعرض لنساء الناس وأولادهم بما لا يعاقب به من لم يتعرض إلا لمرأة واحدة، أو صبى واحد[136]، فيكون الإعتياد على التحرش ظرفاً مشدداً للعقوبة، كما أخذت به التشريعات الجنائية الحالية.

وتجيز الشريعة الإسلامية للحاكم توقيع مدى واسع من العقوبات التعزيرية على الجانى فى جريمة التحرش الجنسى، من بينها عقوبة السجن أو التغريب، دون أن يكون لذلك مدة معينة، بل وفق ما يراه الحاكم من خطورة الجانى على محيطه الإجتماعى، ومدى ميله لإرتكاب الجريمة مرة أخرى، فيكون تغريبه أو حبسه أنجع للمجتمع، وقد ورد عن النبى(ﷺ) أنه نفى المخنثين، حتى يكف شرهم ويبعدهم عن الناس[137]، وذلك بإخراجهم من مكان إرتكاب الجريمة إلي مكان آخر، ويكون هذا المكان محدداً فى حكم القاضى أو ولى الأمر[138].

وإذا كان فقهاء الشريعة الإسلامية يرون أن مدة الحبس أو التغريب غير محددة، إلا أن الشافعية والحنابلة يرون أن يقل التغريب عن سنة، ولو بيوم واحد، لأن التغريب أكثر من سنة هو عقوبة الزانى غير المحصن، فلا يجوز المساوة فى النفى تعزيراً مع النفى حداً، وأن العقوبات التعزيرية أخف من العقوبات الحدية[139].

أما العقوبة البدنية التعزيرية الثالثة فهى الضرب، ويجب تفريق الضرب على كل أجزاء الجسم، ولا يجوز الضرب على الوجه والفرج وغير ذلك من الأجزاء الحساسة من جسم الإنسان[140].

---

[127] Cass. Social 3 mars2021, 19-18.110.

[128] المادة 125-1، المادة 540-1، المادة 533-6 من قانون الوظيفة العامة، المرسوم بقانون رقم 83 لسنة 1986، الصادر بتاريخ 17 يناير 1986، الخاص بقواعد المسئولية التأديبية للموظفين المتعاقدين فى الدولة، التعميم الصادر بتاريخ 14 مايو 2020 بشأن الإجراءات التأديبية على العاملين بالجهات الهندسية، التعميم الصادر بتاريخ 12 أبريل 2021، المعدل بالتعميم الصادر فى الأول من يوليو 2022 بشأن التأديب على أعمال العنف، التميز، التحرش المعنوى والتحرش الجنسي فى مجال العمل.
كذلك المرسوم 1645 لسنة 2021 بتاريخ 13 ديسمبر 2021 الخاص بتأديب الأطباء والعاملين فى المستشفيات المركزية.

[129] CAA Marseille, 22 mars 2005, n° 01MA01294.

[130] TA Nancy, 25 juin 2002, n° 012155, AJDA 2002. 930.

[131] سورة الأحزاب: الآية 58.

[132] **د. محمد حسنى الجندى:** التعزير فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى المصرى، دراسة مقارنة، بدون دار نشر، 2020، ص6.

[133] **ابراهيم بن على بن فرحون:** تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الحكام، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1406ه، ص291- ص294.

[134] **د. محمد حسنى الجندى:** التعزير فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى المصرى، المرجع السابق، ص10.

[135] **عبد الله بن سعود آل رشيد:** الإتجاه الإصلاحى للعقوبة التعزيرية السالبة للحرية-السجن- على ضوء الشريعة والقانون، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002م-1446ه، ص143.

[136] مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، 343/28.

[137] **عبد الله بن سعود آل رشيد:** الإتجاه الإصلاحى للعقوبة التعزيرية السالبة للحرية-السجن- على ضوء الشريعة والقانون، المرجع السابق، ص90.

[138] تحفة المحتاج فى شرح المنهاج لشهاب الدين ابن حجر، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416ه: 410/11.

[139] **عبد الله بن سعود آل رشيد:** الإتجاه الإصلاحى للعقوبة التعزيرية السالبة للحرية، المرجع السابق، ص87.

[140] **ابن تيمية**، السياسة الشرعية فى أصلاح الراعى والرعية، مكتبة دار الكتاب العربى، 1405ه- 1985م، ص97.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

علاوة على العقوبات التعزيرية سالفة الذكر، يمكن لولى الأمر توقيع عقوبة تعزيرية فى صورة الغرامة التى يدفعها الجانى من ماله[141].

وأخيراً، فومن العقوبات التعزيرية الأخرى فى جريمة التحرش الجنسي، والتى أقرتها الشريعة الإسلامية، هى التشهير بالجانى، وقد ثبت تشهير النبى(ﷺ) بعامل جمع الصدقات عندما قدم إلي المدينة[142]، تشهير أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بشاهد زور، وقد أمر أن يسخم وجهه ويطاف به فى القبائل، وينادى عليه بأنه شاهد زور[143].

وفى النظم القانونية الحديثة، فهناك من التشريعات التى قررت عقوبة التشهير كقوبة تكميلية للإدانة فى جرائم التحرش الجنسي، مثل نظام مكافحة التحرش الجنسي السعودى الذى قرر عقوبة نشر إسم المتحرش بالكامل فى صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية على نفقة المحكوم عليه، بعد أن يكون الحكم قد إكتسب صفة القطعية[144].

وعقوبة التشهير فى جريمة التحرش الجنسي هى سلطة تقديرية لولى الأمر، والغاية من عقوبة النشر والتشهير بالجريمة هي بيان خطورتها وتحقيق الردع العام وضمان عدم العود"[145].

خلاصة القول: تعد جريمة التحرش الجنسي من جرائم العرض التى تقع على المرأة، بقول أو فعل ذو مضمون أو إيحاء جنسي، ويمكن أن تقع على ذكر أو أنثى، خلافا للإغتصاب أو التعرض لأنثى فى الطريق العام، التى يقتضى أن تقع على أنثى، وأن تتم بفعل يقع بصورة خاصة، مثل الإيلاج، كما هو الحال فى الإغتصاب.

وللتحرش الجنسي ملامح متعددة، أولها أنه ذو إيحاء أو دلالة جنسية، سواء بقول أو بفعل، التحرش الجنسي من جرائم الخطر التى تقع بقيام الركن المادى لجريمة، دون الحاجة لحدوث نتيجة إجرامية.

كما أن التحرش الجنسي من الجرائم العمدية التى يستلزم وقوعها توفر القصد الجنائى لدى الجانى، بشقيه العلم والإدارة، علمه بكون هذا السلوك مجرم، وبرغم ذلك إتجهت إرادته إلي إرتكابه. كما أن التحرش الجنسي من الجرائم التى تتطلب تكراراً، فلا يكفى لقيام جريمة التحرش الجنسي توجيه الفعل أو القول ضد المجنى عليه لمرة واحدة، وهو أمر إستقر عليه القضاء المصرى والفرنسي.

وهناك من الدوافع التى تدفع الجانى إلى إرتكاب جريمة التحرش الجسي، سواء كان ذلك بدافع الرغبة الجنسية، أو بدافع الحقد على الزملاء فى العمل، أو لضعف الوازع الديني والأخلاقى.

ويلاحظ أن المشرع المصرى عمل على إسباغ الحماية الجنائية على المرأة بشأن جريمة التحرش الجنسي، فأضافت المادة 306 مكرر(أ) من قانون العقوبات فى تعديلها عام 2023 بموجب القانون 185 جملة من الظروف المشددة للعقوبة، مثل وقوع الجريمة فى وسائل النقل، أو فى مكان العمل، أو وقوعها ممن له سلطة قانونية أو طبيعية على المجنى عليه فى جريمة التحرش الجنسي.

وأخيراً، فلا تحول العقوبة الجنائية ضد الجانى فى جريمة التحرش الجنسي عن العقوبة التأديبية، وذلك لإختلاف نطاق ووظيفة كل من العقوبة الجنائية والعقوبة التأديبية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- ابراهيم بن على بن فرحون: تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الحكام، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1406ه.
- ابن تيمية، السياسة الشرعية فى أصلاح الراعى والرعية، مكتبة دار الكتاب العربى، 1405ه- 1985م.
- أحمد رفعت التجار: الإطار التشريعي لجرائم العنف ضد المرأة فى الدستور والقانون، إصدارات المجلس القومى للمرأة، ط3، 2022.
- أسامة محمد جمال الدين: أثر صفة المجنى عليه على مسئولية الجانى فى التشريع المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2005.
- أشرف توفيق شمس الدين: الحماية الجنائية للحق فى صيانة العرض فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995.
- د. السيد عتيق: جريمة التحرش الجنسي، دراسة قانونية مقارنة، دار النهضة، 2003.
- الشوادفى عبد البديع أحمد: دور المجنى عليه فى الظاهرة الإجرامية وأثره على مسئولية الجانى، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 2009.
- انيس حسيب السيد المحلاوى، جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجنائى والفقه المقارن، مجلة كلية الشريعة، جامعة طنطا، العدد 34، الجزء الرابع(2/1)،2019.
- د. بثينة الديب: دراسة طرق واساليب القضاء على التحرش الجنسي فى مصر، المعهد القومى للتخطيط، 2012.
- بن حليمة محمد الأمين: الحماية القانونية للمرأة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت، رسالة ماجستير، جامعة بن خلدون، المغرب، 2020.

(141) **د. وفاء أحمد محمد**: العقوبات التعزيرية المحققة للمصلحة العامة، المؤتمر الدولى الثالث لكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر(حماية المصلحة العامة فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى) خلال الفترة (21-22 أكتوبر 2019)، ج1، ص400 وما بعدها.

(142) **عبد الله بن سعود آل رشيد:** الإتجاه الإصلاحى للعقوبة التعزيرية السالبة للحرية، المرجع السابق، ص90.

(143) **د. مصطفى عمران بن رابعة**: عقوبة التعزير فى الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد الحادى والعشرين، يونيو 2014، ص48.

(144) الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون التحرش الجنسي السعودى، المضافة بالمرسوم الملكى رقم 48 بتاريخ 1441/6/1ه.

145() **بيان سلطان الحربى**: المسئولية الجنائية عن جريمة التحرش الجنسي فى النظام السعودى، المرجع السابق، ص302.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

- بن رامى مصطفى: جريمة التحرش الجنسى، دراسة تحليلية نقدية، مجلة المنارة، المجلد 24، العدد 52، 2020.
- بيان سلطان الحربى: المسئولية الجنائية عن جريمة التحرش الجنسي فى النظام السعودى، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 6، الإصدار 61، 2024.
- د. حامد سيد محمد: العنف الجنسي ضد المرأة فى القانون الدولى، إطلالة موجزة على مكافحته فى أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، المركز القومى للإصدارات القانونية، 2016.
- د. رءوف عبيد: القسم العام من التشريع العقابى المصرى، ط3، القاهرة، بدون دار أو سنة نشر.
- سارة بن محمد سليمان: واقع تطبيق نظام مكافحة جريمة التحرش فى بيئات العمل الحكومية والخاصة بمدينة الرياض، مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الفيوم، العدد 33، 2023.
- سحر فؤاد مجيد: جريمة التحرش الجنسي بالأطفال عبر الإنترنت، المجلة الأكاديمية للبحث القانونى، عدد خاص، 2017.
- سعد عبد الحليم شالف: جريمة التحرش الجنسي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، 2020، ص41، أسامة محمد جمال الدين: أثر صفة المجنى عليه على مسئولية الجانى فى التشريع المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2005.
- شاهيناز إسماعيل: ظاهرة التحرش الجنسي أسبابها، نتائجها وطرق علاجها، ط1، دار العلوم، 2015.
- شهاب الدين ابن حجر: تحفة المحتاج فى شرح المنهاج ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416ه: 410/11.
- صابر الخمسى: حالة العود وأثارها على العقوبة فى ضوء القانون والقضاء المغربى، المعهد العالى للقضاء، المغرب، 2011.
- د. صلاح خالد العازمى، إنتهاك حرمة الأنثى بالتحرش الجنسي بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد 37، 2021.
- طارق أحمد عبد الله: الحماية الجنائية للحق فى العمل كأحد حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنى سويف، 2025.
- عبد الحميد الشواربى: الجرائم المنافية للآداب فى القوانين الخاصة وقانون العقوبات(الفقه- القضاء، التشريع)، بدون دار نشر، 2009.
- عبد العزيز بن عبد الله مبارك الرشود: جريمة التحرش الجنسي فى النظام السعودى، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، العدد 23، الإصدار الثانى، الجزء الأول، 2021.
- عبد العزيز محمد محمد، الحماية الجنائية للعرض فى القانون الجنائى والوضعى، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد5(5)، 1990.
- عبد الله بن سعود آل رشيد: الإتجاه الإصلاحى للعقوبة التعزيرية السالبة للحرية-السجن- على ضوء الشريعة والقانون، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002م- 1446ه.
- عدلى خليل: العود ورد الإعتبار، ط1، المكتبة القانونية، القاهرة، 1988.
- د. على صابر شلال: الظروف المشددة العامة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، بغداد، 1985.
- د. علي عبد القادر القهوجي: قانون العقوبات، القسم العام، الدار الجامعية، 1985.
- فاطمة الزهراء محمداتنى، جريمة التحرش الجنسي فى ظل القانون 15-19، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 مايو 1945، الجزائر، 2019.
- د. فتوح الشاذلى: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار المطبوعات الجامعية، 1996.
- د. فهمى عزب: سلطة التأديب بين الإدارة والقضاء، دراسة مقارنة، عالم الكتب، 1980.
- لقاط مصطفى: جريمة التحرش الجنسي فى القانون الجزائرى والقانون المقارن، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013.
- محمد جبر السيد عبد الله: حماية الطفل من جريمة التحرش الجنسي الإليكترونى فى القانونين المصرى والجزائرى، دراسة مقارنة، مجلة الفكر القانونى والسياسي، المجلد السادس، العدد الأول، 2022.
- د. محمد حسنى الجندى: التعزير فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى المصرى، دراسة مقارنة، بدون دار نشر، 2020.
- د. محمد زكى أبو عامر: الحماية الجنائية للعرض فى التشريع المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، 1985، بند 12.
- د. محمد زكى أبو عامر، قانون العقوبات، القسم الخاص، ط2، مكتبة الصحافة، 1989.
- محمد سيف عبد الرزاق: السياسة الجنائية فى مواجهة جرائم التحرش الجنسي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2013.
- محمد عبد الحميد الألفى: الجرائم المخلة بالآداب والحماية الجنائية للعرض وفقاً لأحدث أحكام محكمة النقض، دار محمود للنشر، 2000.
- محمد عبد الله عباس: جريمة التحرش الجنسي فى إطار علاقات العمل(دراسة مقارنة)، رسالة ماجيستر، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2023.
- د. محمد على قطب، التحرش الجنسي، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2008.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

- د. محمد نجيب حسنى: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الإعتداء على الأشخاص، دار النهضة العربية، 1984.
- د. مدحت عبد العزيز: قانون العقوبات، القسم العام، النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية، ج3، دار النهضة، 2006.
- د. مديحة العبادى وآخرون، الأبعاد الإجتماعية للتحرش الجنسي فى الحياة اليومية، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، بدون دار نشر، 2007.
- د. مصطفى عمران بن رابعة: عقوبة التعزير فى الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد الحادى والعشرين، يونيو 2014.
- مصطفى هرجة، التعليق على قانون العقوبات فى ضوء الفقه والقضاء، المجلد الثانى، دار محمود للطباعة والنشر، 1998.
- معوش عثمان: الظروف المخففة والظروف المشددة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2019.
- نزيه نعيم: دعاوى التحرش والإعتداء الجنسي، منشورات الحلبى الحقوقية، ط1، بيروت، 2010، ص8.
- هبة محمد على: الإساءة إلي المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.
- د. هشام عبد الحميد فرج: الجريمة الجنسية، ط1، مطابع الولاء الحديثة، 2005.
- د. هيثم عبد الرحمن البقلى: الجرائم الإليكترونية الواقعة على العرض بين الشريعة والقانون، ط1، مكتبة دار العلوم، القاهرة، 2010.
- د. وفاء أحمد محمد: العقوبات التعزيرية المحققة للمصلحة العامة، المؤتمر الدولى الثالث لكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر(حماية المصلحة العامة فى الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى) خلال الفترة (21-22 أكتوبر 2019)، ج1.

المراجع الأجنبية:

- Annie David, sénatrice, Brigitte Gonthier-Maurin, Jean-Pierre Sueur, Note sur Les définitions du harcèlement sexuel, Sénat, Juin 2012.
- Audrey Duba, Harcèlement sexuel chez les jeunes médecins à l'Hôpital: prévalence, facteur de risque et conséquences en santé mentale. Enquête nationale MESSIAEN, Sciences du Vivant [q-bio], 2020.
- Aurélie Landon. Droit pénal spécial: le harcèlement moral. Revue juridique de l'Océan Indien, 2012, 14.
- Cour d'appel de Saint-Denis de La Réunion, 14 avril 2011, RG n° 10-00338
- Estelle Petrignani, La prise en compte des victimes dans l'évolution récente du droit des infractions sexuelles, Ph D These, 2022.
- TA Nancy, 25 juin 2002, n° 012155, AJDA 2002. 930.

© 2026 SCINAT
ISCI Academy Publishing.